كلمة ونص

«الشط» أمانة في أعناقكم

محمد حسين

أن يلتقي أربعة وزراء في لجنة فهذا يعني أن مهمتها غاية في الأهمية فكيف إذا كانت تلك المهمة هي (الشريط الساحلي) فلا ريب أن هذا يعطيها أهمية مضاعفة.. فهذا الشريط الساحلي البالغ طوله ١٨٥كم عانى الأمرين بفعل التعديات وغياب الإدارة الحكيمة الواعية لقيمته المضافة التي من الممكن في حال استثمارها بالشكل الأمثل أن تكون ثروة وطنية لا تقدر بثمن ليس للوحدات الإدارية على هذا الشريط الساحلي بل لبلدنا الحبيب أيضا؟!

فهل يعقل أن هذه الوحدات الإدارية التي لا تكفي موازناتها رواتب لعمالها تكتفي بالنظر بعين العاجز للاستثمارات القائمة على الشط برضاها أو من دونه مكتفية بتسوّل المعونات من هذه الجهة أو تلك لإقامة بعض مشاريعها الصغيرة؟

إلى وقت قريب كنا نقول إن هذه الوحدات الإدارية تجلس فوق كنز وتمد يدها لتتسول ولكن الآن ما زالت تتسول بعد أن فرطت أو تكاد بهذا الكنز الطبيعي..

من هنا تبدو أهمية عمل هذه اللجنة الرباعية برئاسة وزير الإدارة المحلية والبيئة وعضوية وزراء العدل والداخلية والأشغال العامة والإسكان، مهمة وملحة في إعادة هذا الكنز لأهله (كلّه أو بعضه) وخطوة مهمة على أكثر من صعيد محلي ومركزي.. فهل يمكن تصديق أن ما تجنيه بلدية طرطوس مثلاً من الاستثمارات القائمة على شاطئها البالغ طوله نحو /١٨/ كيلو متراً لا يتعدى بضعة ملايين من الليرات السورية.. قد لا تكفي لقميص إسفلتي لشوارعها!!

ولا يبدو الحال أحسن في اللاذقية أيضاً فكيف وضع العديد من بلديات الدرجة الرابعة وما قيمة ما تجنيه من الاستثمارات القائمة على شاطئها؟

هو السؤال الملح الذي ننتظر الإجابة عنه بعد اجتماعي اللجنة بطرطوس واللاذقية في قادم الأيام.

المشترون من التجار....

مزاد سيارات الجهات العامة في دمشق يقفل اليوم بعد طرحه ٢٢٥ مركبة ونسب المبيع تتجاوز ٩٠٪

عبد الهادي شباط

كشفت بيانات في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أن إجمالي عدد المركبات والآليات التي تم طرحها للبيع في مزاد التجارة الخارجية بدمشق تجاوز ٢٢٥ مركبة تم الإعلان عنها على مدار أيام المزاد الأربعة التي تنتهي اليوم حيث شهد اليوم الأول للمزاد بيع نحو ٣٠ سيارة من سيارات الجهات العامة المعروضة، مقابل إخفاق بيع سيارتين سياحيتين من نوع هونداي وتويوتا.

كما علمت «الوطن» عبر متابعة لها لواقع المزاد الذي يجري في قبو الاتحاد العام للحرفيين بساحة السبع بحرات بدمشق أن قيمة مبيع السيارات في اليوم الأول من المزاد تراوحت بين ٥٠٠ ألف ليرة و٤ ملايين ليرة حيث سجل مبيع سيارة سياحية من نوع مرسيدس موديل ١٩٩٧ قيمة ٤ ملايين ليرة وأن معظم السيارات التي تم بيعها من فئة سياحية صالون أو سياحية ستيشن.

وحول بعض الملاحظات التي تحدث بها لـ«الوطن» عدد ممن حضروا جلسات المزاد نفى مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن» حدوث أو تسجيل حالات تلاعب خلال جلسات مزاد بيع السيارات بدمشق وأن كل ما يدار من أحاديث حول الموضوع مجرد تناقل إشاعات غير صحيحة وأن الوزارة جاهزة لاستقبال أي ملاحظة أو حالة تجاوز للتعليمات التي تضبط عمليات الإعلان والبيع في المزاد ومعالجتها بشكل فوري ومحاسبة المسؤولين عنها، مؤكداً وجود حالة رقابية وإشرافية عالية على كل حلقات المزاد حيث يبدأ المزاد يومياً الساعة العاشرة صباحاً ويستمر حتى الانتهاء من طرح جميع السيارات المعلن عنها في المزاد حيث يطلب من المشتركين في المزاد دفع قيمة تأمين تتراوح بين ١٠٠ –٥٠٠ ألف ليرة حسب نوع وموديل وقيمة السيارة المعروضة بالمزاد على يتم استرداد قيمة التأمين لجميع المشتركين الذين لم يرس المزاد عليهم بعد نهاية أعمال المزاد من دون أي حسم من قيمة التأمين باستثناء رسوم الاشتراك وهي رسوم بسيطة في حين تحسم قيمة التأمين من ثمن السيارة لمن رسا عليه المزاد، على أن يتم استكمال عملية البيع ودفع ثمن السيارة واستلامها من المشتري خلال شهر أو يفقد بعدها قيمة التأمين التي دفعها وهناك الكثير من الحالات التي ترك فيها مشتركون تأميناتهم من دون استكمال شراء السيارة مبيناً أن الأمر في مثل هذه الحالات يرتبط بحالة الحماس والمضاربة التي تحدث في بعض المزادات بين المشتركين ثم يشعر المشترك أن قيمة السيارة في السوق أقل من السعر الذي اشترى به السيارة في المزاد بما يزيد عن قيمة التأمين التي دفعها حيث يفضل العديد من المشتركين في هذه الحالات التخلي عن قيمة التأمين بدلاً من شراء سيارة بسعر أعلى من سعرها الفعلي في السوق، وهو ما حدث في مزادات سابقة حيث رست سيارة مخصصة لوزير المالية سابقاً على مشترك بقيمة ٨ ملايين ليرة ثم اكتشف أن السعر مرتفع ففضل ترك قيمة التأمين البالغة ٥٠٠ ألف حينها.

وبين أن نحو ٤٥ سيارة مازالت لدى التجارة الخارجية بدمشق من المزاد السابق تم إعادة طرحها خلال المزاد الحالي وأن حالة العرض والطلب والتنافس بين المشتركين في المزاد عادة ما تحدد قيمة السيارة. وتحاول إدارة المؤسسة الوصول لأفضل سعر ممكن من خلال حالة التنافس على السيارة المعروضة من المشتركين الذين غالباً يكون معظمهم من التجار حيث تصل نسبة المشتركين في المزاد من التجار لأكثر من ٧٠٪ وهو يعود لقدرة التاجر على تخمين قيمة السيارة المعروضة ومعرفة احتياجاتها من الصيانة والإصلاح وتكلفة هذه العملية مضافاً لها قيمتها في المزاد ومقارنة الكلفة الإجمالية للسيارة مع سعرها الرائج في السوق.

وزارة العدل تنوي إحداث محاكم خاصة بالفيسبوك وأخواته!!

الأحمد: انتشار الجرائم الإلكترونية في سورية وظهور أخرى غير موجودة سابقا

محمد منار حميجو

كشف وزير العدل نجم حمد الأحمد أن الوزارة بصدد إحداث محاكم متخصصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية نظراً لانتشارها، معتبراً أنها كانت جزءاً من الحرب المعلنة على سورية استخدمت بغية التحريض على الأعمال الإرهابية، إضافة إلى ظهور جرائم إلكترونية مستحدثة غير معهودة سابقاً.

وفي كلمة له خلال افتتاح ورشة خاصة لتدريب القضاة على الجرائم الإلكترونية بالتعاون مع وزارة الاتصالات شدد الأحمد على تعزيز المهارات القانونية للقضاة وكيفية الاستفادة من الثورة المعلوماتية في مكافحة هذه الجريمة.

من جهته أوضح وزير الاتصالات والتقانة علي الظفير في كلمة له أن المنهاج الذي تم وضعه لتدريب القضاة يضم شقاً معلوماتياً وآخر تشريعياً، مؤكداً أنه سيتم البدء بتدريب القضاة على ماهية الحجج وكيفية التقصي عن الجرائم والبحث عن مصادرها للتعامل معها قضائياً.

من جهته كشف معاون وزير العدل تيسير الصمادي عن حدوث جرائم عبر شبكات التواصل الاجتماعي عبر استخدام المنظومات الحاسوبية، مضيفاً: إن عنوان الدورة تدريب القضاة على مكافحة الجريمة المعلوماتية ومن المعلوم أن هذا الأمر يترافق مع الثورة المعلوماتية الحالية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أعلن الصمادي أن هناك ازدياداً في الجرائم الإلكترونية في البلاد نتيجة زيادة عدد المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي وخصوصاً أنه من المعلوم أن في كل بيت هناك خط نيت مضيفاً: إنه سيتم تدريب السادة القضاة على ملاحقة الجريمة على صفحات الفيسبوك ولا سيما أن معظمها وهمية ومن ثم سيكون هناك آليات خاصة لمكافحة هذه الجريمة.

وشدد الصمادي على ضرورة تدريب القضاة على الكشف عن هذه الجرائم وكيفية البحث عنها والمحافظة على الدليل فيها مضيفاً: إن هذا الأمر يتم بالتعاون مع وزارة الاتصالات.

وأكد الصمادي أنه سيكون هناك تخصيص محاكم للنظر في الجرائم المعلوماتية وهو أن يكون هناك قاض مختص وتدريب القضاة الذين يرغبون في هذا الأمر بالدرجة الأولى.

وأشار الصمادي إلى أن الوزارة لم تتأخر في هذا المشروع بل هناك إعداد واف له بالتعاون مع وزارة الاتصالات، معتبراً أن التحضير الجيد سيعطي نتائج جيدة.

ولفت الصمادي إلى أن هناك قانوناً مختصاً بالجرائم الإلكترونية صدر في عام ٢٠١٢، معتبراً أن الأزمة التي تشهدها البلاد ساهمت في تطوير مجموعة من التشريعات ومنها القانون الخاص بمكافحة الجريمة الإلكترونية.

وقالت المدير العام للهيئة الوطنية لخدمات الشبكة فاديا سليمان: إنه بموجب القانون الخاص بمكافحة الجريمة المعلوماتية الذي صدر في عام ٢٠١٢ حدد نوع الجريمة الإلكترونية والعقوبات المترتبة على ذلك وبناء عليه تم إحداث فرع لمكافحة الجريمة المعلوماتية في وزارة الداخلية.

وفي تصريح لـ«الوطن» قالت سليمان: إنه بعد إحداث هذه الخطوات كان لا بد من التواصل مع وزارة العدل لأنها الجهة القضائية التي تبت بهذه الجرائم بعد الانتهاء من التحقيقات ولذلك فإن العدل تعمل على إحداث محاكم جرائم مختصة بهذا النوع باعتبارها في ازدياد.

وعما يتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي أكدت سليمان أنه من الصعوبة أن تجري عليها أي نوع من المراقبة عليها بمعنى أنه من الصعوبة الكشف عن الدليل الرقمي الخاص بها باعتبار أنه لا يوجد البنية التحتية لذلك.

وأضافت سليمان: إن خدمات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والتويتر وغيرها هي عبارة على تطبيق يحصل عليها المستخدم من مزود خدمة خارج البلد، موضحاً أن الجرائم الإلكترونية ممكن أن تشمل مواقع الأخبار وغيرها من المواقع التي يمكن الحصول على دليل رقمي لها.

الصمادي لـ«الوطن»: ملاحقة مرتكبي الجرائم عبر صفحات التواصل الاجتماعي

سليمان: من الصعب مراقبة التواصل الاجتماعي ونتابع جرائم «المواقع الإخبارية»

متورطة بجرائم خطف أيضاً

القبض على شبكة تروج للدولار المزيف في حماة

حماة - محمد أحمد خبازي

أكد مصدر في قيادة شرطة حماة لـ«الوطن» إلقاء القبض على شبكة مؤلفة من رجلين هما (س. ح) و(م. أ) وامرأة هي (ع. أ) كانت تروج للدولار الأميركي المزيف ومن فئات مختلفة في مدينة حماة وتحديداً لتجارها الذين أوقعهم الجشع فريسة سهلة بين براثنها.

وقال المصدر: بعد المتابعة الدقيقة تمت مداهمة الشبكة في مقر لها بحي الأندلس في مدينة حماة واعتقالها، وقد اعترفت بضخها كميات كبيرة من فئات الدولار الأميركي المزيف لعدد من تجار حماة الذين أغراهم الطمع والثراء الفاحش.

وأضاف المصدر: وقد أثبتت التحقيقات مع أفراد هذه الشبكة أنها مطلوبة لتورطها في جرائم خطف إضافة إلى ترويج العملة الأجنبية المزيفة.

وكانت دوريات الأمن الجنائي في حماة قبضت قبل أيام معدودة على عصابة سلب وسطو مسلح مؤلفة من شخصين هما (ح. ف) و(ر. أ) يرتديان الزي العسكري، وذلك في كراج الانطلاق بمدينة حماة وبحوزتهما سيارة مزورة اللوحة.

مدير عام إسمنت طرطوس:

شركتنا انتقلت من الخسارة إلى الربح وعدم توافر الفيول في الربع الأخير أدى إلى توقف خطوط الإنتاج عدا واحد

طرطوس- الوطن

أكد المهندس علي سليمان المدير العام لشركة إسمنت طرطوس أن تجديد خطين إنتاجيين واستبدال أسطوانة الفرن الدوار وملحقاتها لكامل الخطين تم بخبرات وكوادر وطنية وبالتعاون مع مجموعة فرعون مبيناً أنه يتم استكمال أعمال العمرة للخط الثالث بحيث يتم تهيئة الشركة للإنتاج بكامل طاقتها الإنتاجية تمهيداً لتأمين احتياجات ومتطلبات مرحلة إعادة الإعمار في وطننا الحبيب.

وعن تحسن الإنتاج أشار المهندس سليمان إلى أن الشركة حققت خلال عام ٢٠١٦ أرقاماً جيدة على صعيد الإنتاج والمبيعات بالتوازي مع استمرارها في أعمال الصيانة والعمرات الشاملة وتجديد وتحديث خطوط الإنتاج بالتعاون مع المجموعة تنفيذاً للعقد المبرم بينهما.. موضحاً أن الشركة حققت أرباحاً خلال العام ٢٠١٦ سيتم الإعلان عن قيمتها فور الانتهاء من تدقيقها مشيراً إلى أن هذه الأرباح جاءت بعد عامين من الخسارة مضيفاً: إن إنتاج الشركة من الإسمنت وصل في العام الماضي إلى ٨٥٧٩٧٩ طناً بنسبة تنفيذ بلغت٦٩٪ من الخطة المقررة لعام ٢٠١٦ على حين وصل إجمالي التسليمات إلى ٨٦٧٩٧٩ طناً. ونوه المدير العام بأن الشركة حققت خلال شهر نيسان الماضي رقماً إنتاجياً متميزاً لم تصل إليه منذ سنوات حيث بلغ الإنتاج خلال الشهر المذكور إلى ١٠٥٢١٢ طن كلنكر، كما كان شهر تشرين الأول متميزاً أيضاً حيث حقق الفرن الرابع وحده إنتاجاً تجاوز ٣٧٣٢٣ طناً منوهاً بأن هذه الزيادة في الإنتاج انعكست إيجاباً على العمال، حيث حصلوا على حوافز إنتاجية جيدة بعد أن كانت متوقفة لفترة طويلة نتيجة تراجع الإنتاج خلال العامين الماضيين.

وأضاف المهندس سليمان: إن كمية الكلنكر المنتجة خلال عام ٢٠١٦ وصلت إلى٨٠٢٦٤٧ طناً وهي أعلى من الكمية المنتجة في عام ٢٠١٥ والتي بلغت آنذاك٥٧٠٠٧٢ طناً.. مشيراً إلى أن جهوداً كبيرة تم بذلها من عمال الشركة وكوادرها للوصول إلى هذه الأرقام التي تعتبر جيدة رغم إجراء عمرات شاملة للخطين الإنتاجيين الثاني والثالث وتوقفهما عن العمل لمدة ثلاثة أشهر خلال فترة الصيانة، مضيفاً: إن انخفاض توريد الفيول إلى المعمل بدءاً من ١٧ تشرين الأول الماضي أدى إلى تراجع الإنتاج ومن ثم عدم تنفيذ الخطة، حيث تم توقيف الخطوط الإنتاجية منذ ذلك التاريخ واستمر تشغيل خط إنتاجي واحد خلال الربع الرابع لعدم توافر الرصيد الكافي من الفيول ولولا هذه العوامل لوصل الإنتاج إلى أكثر من مليون طن خلال العام الماضي.

البرك الأثرية تتحول إلى مكبات للقمامة في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

تحت مسوغ قيمتها الأثرية والتاريخية جاء قرار منع ردم البرك والمناهل المائية المنتشرة في معظم قرى السويداء محولا إياها إلى مصبات لمياه الصرف الصحي والمياه الراشحة الآسنة للجور الفنية في تلك القرى فضلا عن تحولها إلى مكب للقمامة والأوساخ ومرتع لعبث العابثين ورغم القرار القاضي بترميمها واستثمارها وعدم ردم سوى البرك غير الأثرية منها إلا أنها ما زالت تلك القرارات حبراً على ورق ولم تأخذ طريقها إلى حيز التنفيذ.

والبداية من قرية سليم التي لم يخف أهلها تذمرهم من واقع البرك ضمن القرية التي تحولت إلى تجمع لمياه الأمطار المختلطة بمياه الصرف الصحي لعدم وجود شبكة للصرف الصحي ضمن القرية فضلا عن تحولها إلى مكب للقمامة ومصدر خطر كبير نتيجة افتقارها إلى سياج يحمي أهالي القرية والأطفال منهم على وجه الخصوص من السقوط داخلها علما أنه وفي سنوات سابقة شهدت البركة عدداً من حوادث السقوط والغرق.

وفي كتاب مديرية البيئة بالمحافظة جاء مقترح تشكيل لجنة لدراسة إمكانية ردم هذه البركة (المناهل) وتحويلها إلى حديقة عامة مع دراسة واقع الصرف الصحي بالمنازل المحيطة بها كي يجري العمل على رفع الضرر عن الأهالي وفي حال تعذر الردم يجب العمل على تفريغ هذه البرك من المياه الملوثة لتخفيف ضرر التلوث مع ضرورة إقامة سياج حديدي على كامل محيط البركة للحد من خطر السقوط.

وما يعاني منه أهالي قرية سليم يندرج ضمن معاناة أهالي قرية عتيل من تجمع المياه الآسنة الراشحة من الجور الفنية واختلاطها بمياه البركة المتجمعة وتحولها إلى بؤرة تلوث وأمراض وروائح مزعجة إضافة إلى افتقارها إلى أعمال الترميم والأهم وجود السياج لحمايتها من العبث والحؤول دون السقوط ضمنها حيث أكد رئيس بلدية عتيل عدنان فلحوط أن البركة تحتاج إلى ترميم وتسييج وصيانة مع عجز البلدية في ظل الإمكانات أو الايرادات المالية من شفط المياه ضمنها أو تسييجها أو حتى ردمها وتحويلها إلى حديقة عامة بحسب مقترح سابق لمديرية الآثار في المحافظة.

هذا وأمام الشكاوى المتعددة وتاكيد مديرية البيئة فإن هناك العديد من القرى التي تضم بركا مائية ملوثة مثل برك قرى (رامي –المنيذرة –المشنف –سميع –بوسان.) والتي تحولت جميعها إلى مستنقعات للمياه الملوثة ومكبات للقمامة ومصدر للتلوث وهي تحتاج إلى تحرك الجهات المعنية وفي مقدمتها الوحدات الإدارية والموارد المائية.

بدوره مدير دائرة الآثار في السويداء الدكتور نشأت كيوان أكد أن شح الاعتمادات المالية للدائرة لا يسمح للدائرة حالياً بالقيام بترميم وتأهيل تلك البرك جميعاً مشيراً إلى دور الوحدات الإدارية في ضرورة تفريغ هذه البرك من المياه الملوثة وتنظيفها من بقايا الأوساخ والعمل على وضع حاويات قمامة حولها تفاديا لرمي القمامة ضمنها إضافة إلى ضرورة بناء سياج حول تلك البرك لحماية المواطنين من السقوط وإن كانت الموارد المالية للوحدات الإدارية لا تسمح يمكن تضافر جهود المجتمع الأهلي ضمن كل بلدة لدعم تلك الوحدات لما له من منعكس ايجابي على الجميع.